مقومات الديمقراطية في المجتمع

أولاً: التنشئة الاجتماعية السياسية

إن التنشئة الاجتماعية السياسية في أي مجتمع من المجتمعات تعد مطلباً مهماً من متطلبات التحول الديمقراطي، وذلك لأن حضور الديمقراطية وتكامل مقوماتها أمر يتوقف على مدى تأصل القيم الديمقراطية في عقول ووجدان أفرادها، فالحياة الديمقراطية مرهونة بأبعادها وخلفياتها الثقافية، ذلك يعني أن الديمقراطية لا يمكن لها أن تتضح وتستقر، ما لم تأخذ مسارها الطبيعي في ثقافة المجتمع، ومن هنا تلعب التنشئة الاجتماعية السياسية دوراً محورياً، بل ومدخلاً ضرورياً لترسيخ الديمقراطية وإنعاشها، فالتنشئة الاجتماعية السياسية هي العملية التي يتعرف بها الفرد على النظام السياسي والتي تقرر مداركه السياسية وردود أفعاله إزاء الظاهرة السياسية وتؤثر التنشئة الاجتماعية السياسية تأثيراً بالغ الأهمية في تنمية وتطوير المجتمع واستقراره، لما لها من قدرة على تغيير نمط اجتماعي معين بما يحتوي من قيم وعادات اجتماعية أو الحفاظ عليه، والعمل على استمراريته، وديمومته، والحيلولة دون تغييره، ويتضح ذلك الدور عندما تتفق مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية المباشرة وغير المباشرة على هدف مشترك وهو خلق مجتمع متماسك واعي لحقوقه وواجباته الأساسية وقادر على أداء دوره الاجتماعي عموماً ودوره السياسي خصوصاً، فالتنشئة الاجتماعية السياسية تعمل على رفع الوعي السياسي لأفراد المجتمع على وفق قيم معينة، ليتسنى لهم القيام بأدوارهم السياسية وفقاً لما يمتلكون من قيم ومعارف ورموز واتجاهات سياسية تشكل جميعها الثقافة السياسية للمشاركة في الحياة السياسية، وكون التحول الديمقراطي يقوم على مرتكزات ومحددات أساسية، فالتنشئة الاجتماعية السياسية هنا يمكن إن ينظر إليها في إطار هذا البحث بوصفها أحد المرتكزات المهمة في تحقيق التحول الديمقراطي، وتقتضي عملية التحول الديمقراطي إن تتوفر لها الظروف والمستلزمات الضرورية لإنجازها، فالديمقراطية أكثر من مجرد اتخاذ قرارات وإجراء انتخابات وتطبيقها بشكل مشروع فهي تتطلب ترسيخ قيم الثقافة الديمقراطية في جميع شرائح المجتمع، كون فهم طرق الانتخابات وشكل النظام الديمقراطي تبقى منقوصة في ظل تغييب وعي ثقافي اجتماعي بالقيم الديمقراطية، وإن عملية بناء القيم والثقافة الديمقراطية لا بد أن تتم من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية السائدة من أجل تحقيق استقرار النظام السياسي وقبوله اجتماعياً، وعليه يمكن القول أن الديمقراطية التي لا تنشأ عن وعي ثقافي اجتماعي، بأبعادها وقيمها وشروطها وقواعد ممارستها، إنما

هي في واقع الأمر ديمقراطية شكلية مظهرية، تفتقر إلى مقومات وجودها واستمرارها، فالديمقراطية التي لا تقوم على وعي المجتمع بالقيم والمعايير الديمقراطية، هي ديمقراطية شكلية غير قادرة على الاستمرار.

ويمكن القول ان عملية التنشئة الاجتماعية السياسية لها دور كبير في المشاركة السياسية من خلال ما تغرسه من قيم بواسطة مؤسساتها المختلفة المتمثلة في:

١- الأسرة: وتعد الأسرة هي اول المؤسسات البنوية التي تؤثر في أفكار ومواقف وسلوكيات وأخلاقيات الفرد، فهي تهتم بتنشئة الطفل تنشئة أخلاقية واجتماعية ووطنية، إذ تزرع عنده منذ البداية الخصال الاخلاقية التي يقرها المجتمع ويعترف بها، وتصب في عروقه النظام القيمي والديني للمجتمع، وتوجه سلوكه وتصرفاته في خط معين يتماشى مع مثل ومقاييس المجتمع ، كما أنها تنمي مهاراته وخبراته وتجاريه، وتدرجه على إشغال أدواره الاجتماعية واداء مهامها والتزاماتها بصورة متفقة وجيدة، وهي تشبع حاجاته العاطفية والانفعالية، وتنظم علاقاته الداخلية مع بقية افراد الأسرة، وتحافظ عليه من الاخطار الخارجية التي تداهمه. إن أول مرحلة من مراحل التنشئة تقوم بها الأسرة أو جماعة الاقرباء، ومن هذه المرحلة يبدأ الطفل في تعلم اللغة وبعض انماط السلوك، ومن خلال هذه العملية الاولية تأخذ التنشئة السياسية مكانها في سلوك الطفل، بل إن ما يتعلمه الطفل في تلك الفترة قد يتحول الى ما هو سياسي او قد يندمج فيه على الاقل، الاهمية النسبية للأسرة في عملية التنشئة الكلية قد تتغير، ولكن تأثير الأسرة يبدو واضحاً بصفة عامة في كل من المجتمعات التقليدية والمجتمعات المركبة والمتشابكة.

٢- المدرسة: تمثل المدرسة المؤسسة الرسمية الاولى التي توظفها النظم السياسية في بث وترويج قيم معينة تتفق وأهدافها لدى الصغار الناشئ، ففي معظم النظم السياسية في الدول النامية بصفة خاصة يناط بهذه المؤسسة غرس القيم والاتجاهات التي تراها ملائمة لأهدافها، من خلال المقررات الدراسية التي تقدمها للنشئ، وتكتسب المدرسة أهمية خاصة في ذلك لاعتبارات عديدة منها طول الفترة التي يقضيها الفرد في التعليم، وارتباط النظام المدرسي بالدولة وخضوعه للسلطة السياسية، فالتعليم هو الاداة الرئيسية لأحداث التغيير الاجتماعي.

٣- الأحزاب السياسية: تقوم الاحزاب بدور كبير في عملية التنشئة من خلال غرس قيم ومفاهيم ومعتقدات سياسية معينة لدى الفرد، وذلك بهدف توجيه الأفراد وجهة سياسية معينة تتفق مع

توجهاتها، وتقوم الأحزاب بهذا الدور من خلال ما تمارسه من تأثيرات على الآراء والقيم والاتجاهات السلوكية السياسية للجماهير، مستخدمة في ذلك كل ما تملك من وسائل اتصال بالجماهير سواء كانت هذه الوسائل جماهيرية كالراديو والتلفزيون والصحف وغيرها، أو وسائل اتصال مباشر كالندوات والمؤتمرات والمحاضرات والاجتماعات والمناقشات والمقابلات التي ينظمها الحزب من أجل الوصول إلى أكبر قطاع ممكن من الجماهير، وتقوم الأحزاب السياسية بدور مزدوج في عملية التنشئة السياسية يتمثل في دعم الثقافة السياسية السائدة، وخلق ثقافة سياسية جديدة.

٤- وسائل الاعلام : من المتعارف عليه بأن وسائل الاتصال والاعلام الجماهيرية قد اصبحت في العصر الحديث على درجة كبيرة من التقدم والفعالية، وذلك بسبب النهضة التكنولوجية التي سادت الدول وخاصة الدول الصناعية المتقدمة، وتبعاً لذلك فقد اصبحت الاتصالات بين مختلف المجتمعات اكثر يسراً وسهولة، مما يجعلها اكثر مصادر التنشئة خطورة، وذلك تبعاً لاستغلالها، اي اذا ما استغلت سلباً او ايجاباً مما جعل الحكومات تحاول السيطرة على تلك الوسائل لكي تضمن سير التوجه السياسي والايديولوجي في الاتجاه الذي تريده، وبما يحافظ على الإبقاء على النظم القائم والنم والبنناء الاجتماعى الـــــــراهن.

وتلعب وسائل الاعلام دوراً لا يقل أهمية عن دور الاسرة او المدرسة في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية، فالصحف والمذيع المسموع والمرئي وغيرها من وسائل الاعلام تدعم الاتجاهات السياسية وتدعم القيم التراثية، وفي الوقت ذاته فهي تنقل المعلومات والاخبار من المواطن الى الدولة وبالعكس، حتى ان وسائل الاعلام قد امتد أثرها لنقل أخبار ومعلومات عن مجتمعات العالم ككل.

ثانياً: الثقافة السياسية

الثقافة السياسية هي في جوهرها معارف وآراء واتجاهات وقيم الأفراد نحو السياسة والحكم، إنها الجانب من الثقافة العامة للمجتمع الذي يتعلق بمعارف وآراء وقيم واتجاهات أفراده نحو السياسة والحكم، وهي ظاهرة اجتماعية تمثل وحدة التفكير السياسي والممارسة العملية، وتفترض الثقافة السياسية فهم المواطن لأسس بناء ووظائف النظام السياسي وجميع مؤسساته، والعامل المهم في الثقافة السياسية يتمثل في الثقافة الحقوقية، ومعرفة المواطنين حقوقهم وحررياتهم وطرق وأساليب ممارستها، إن الثقافة السياسية موجودة لدى المواطنين سواء كان النظام ديمقراطياً أم سلطوياً أم شمولياً، غير أن الكشف عنها ورصدها وتحويلها إلى رأى يكون أكثر صعوبة في المجتمعات غير الديمقراطية.

والثقافة السياسية تنتقل عبر الجماعات والطبقات والأجيال، لكنها لا تكتسب تلقائياً، وإنما يتم تعلمها، وهي تتغير عبر الأجيال لكن تغيرها بطيء نسبياً وله ديناميته ومبرراته، ويتم تغيير الثقافة السياسية عبر عمليات التوعية والتنشئة والتربية والتعليم، وما تفرضه هذه العمليات من مؤسسات وجماعات ومراكز كالأسرة والمدرسة والجامعة والمسجد والاتصالات الجماهيرية والرقمية وغيرها.

والثقافة السياسية لمجتمع ما تحوي في اطارها العديد من الثقافات السياسية الفرعية التي تختلف باختلاف الاجيال والبيئات والمهن، فالثقافة السياسية للشباب تختلف عن نظيرتها للشيوخ، والثقافة السياسية للنخب تختلف عن مثيلاتها للجماهير والثقافة السياسية للحضر تختلف عن تلك لسكان الريف، بل ان كان شريحة من شرائح المجتمع وكل طبقة من طبقاته لها ثقافة سياسية مختلفة عن الاخرى.

وفي الوقت الذي تعتبر الثقافة السياسية جزءاً مهماً من الثقافة العامة للمجتمع، فإنها بالمقابل تتسم بشيء من الاستقلالية والخصوصية في اطارها، وكما ان القيم الاجتماعية تنتقل وتتعزيز داخل المجتمع من خلال التنشئة الاجتماعية، فإن قيم وافكار ومعايير الثقافة السياسية تنتقل وتتكرس من خلال عملية التنشئة السياسية، التي تساهم الاحزاب السياسية مساهمة فعالة واساسية في عملية التنشئة والتجديد السياسي، وهكذا تصبح القيم السياسية جزءاً مهماً من نسق القيم العامة لدى افراد المجتمع.

اهم الأسس والشروط التي تحقق الطابع الديمقراطي للثقافة السياسية:

١ - الثقة السياسية

بمعنى ثقة الأفراد في الحكم والدولة ورموزها، والجماعات والمؤسسات، بما في ذلك أجهزة السلطة ومنظمات المجتمع المدني، فالثقة أساس للحركة والبناء في إطار تتحقق فيه المشاركة مع الآخرين في مناخ من الطمأنينة والتحرر من القلق، ومن شأن إنجازات الحكومة تعميق الثقة وبناء جسور للمشاركة وتجاوز الكثير من التحديات والعقبات.

٢ - التعددية وقبول الآخر

المجتمع المعاصر بطبيعته يعكس تنوعاً متزايداً للجماعات والأفراد مهنيًا وتعليميًا وسياسيًا، وأيضاً عرقياً وفكرياً ومذهبياً، وهذا التنوع من شأنه إثراء الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، طالما صاحبتة قيم التسامح وقبول الآخر ونبذ التعصب والعنف والصور النمطية الجامدة.

وتفترض الثقافة السياسية الديمقراطية تأكيد قيم المساواة ليصبح لها الأولوية على حساب التدرج وتسلسل المراتب في المجتمع، سواء كان هذا التدرج يستند إلى عوامل الثراء أو المناصب أو الأصول العرقية أو الدينية أو الحسب أو غيرها من عوامل للتمييز والمحاباة.

٣ - العقلانية

لا تقوم ديمقراطية حقيقية دون عقلانية، إنها تفترض ليس فقط الحرية والعدالة والمساواة وإنما إعلاء صوت العقل والحكمة، وتقديم نماذج سلوكية رشيدة تقوم بتأكيد التنشئة السياسية، فيصبح الأفراد والجماعات والقيادة أكثر عقلانية وتتميز تصرفاتهم بالتخطيط وشمول النظر والتعاون من أجل الانجاز والمرونة والموضوعية، وهكذا فالعقلانية تجعل من السلوك الرشيد سمة للأفراد والجماعات، فالمجتمع الديمقراطي يقوم على العقلانية وحساب البدائل والاختيار فيما بينها، كما يقوم على الابتكار والإبداع، وتجاوز القيم الجامدة والمعوقة للحركة، لصالح الأسلوب العلمي والعقلاني.

٤ - الاستقرار ونيل العنف

فالظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المستقرة، توفر المناخ الملائم للديمقراطية والتحديث السياسي والاقتصادي، وكذلك للسلام والتسامح والتعددية التي تفترضها الديمقراطية.

وتعد الثقافة السياسية المرجعية التي تبنى عليها المواقف والتوجهات السياسية للمواطن، وتتعدد وتتوسع المؤسسات التي تساهم في تكوين ونشأة هذه المرجعية، والتي تبدأ من الأسرة وصولاً للمؤسسات السياسية كالأحزاب والمجتمع المدني، والتي بدورها تعطي فرص للمواطن للتعبير عن توجهاته ومواقفه من الديمقراطية، وبالتالي كلما كانت قيم الثقافة السياسية داعمة للقيم الديمقراطية كلما أدى ذلك إلى الاستقرار السياسي في المجتمع والتماسك الديمقراطي، بينما ينحرف المجتمع عن مساره الديمقراطي نحو الاستبداد كلما كانت المرجعية أو الثقافة السياسية للمواطن لا تتالي بالقيم الديمقراطية. وعليه فإن الثقافة السياسية تعتبر الدعامة الرئيسية للتدشين وتعزيز الديمقراطية، إذ تلعب الثقافة السياسية دور في تحديد مواقف وتوجهات المواطن في العملية السياسية، وتعتبر آلية رئيسية في تحقيق الاستقرار في المجتمعات الديمقراطية.

هناك ثلاثة انواع من الثقافات السياسية التي تسود المجتمعات البشرية وهي:

١- الثقافة السياسية الضعيفة: وتسود هذه الثقافة في المجتمعات التي يملك افرادها الحد الأدنى من المعرفة، ويقتصر دورهم على الامتثال للخيارات والمعايير والمواقف التي يحددها النظام السياسي وليس لديهم اية بدائل اخرى، وهكذا تكون المبادرة دائماً بيد النخبة الحاكمة.

٢- الثقافة السياسية التابعة: هذه الثقافة تتجسد في المجتمعات التي تعاني من انظمة حكم دكتاتورية وتسلطية حيث يقل اسهام المواطنين في المدخلات السياسية بالرغم من امتلاكهم معرفة تامة بالنظام السياسي وبمخرجاته وتوجهاته وقواعد اللعبة السياسية، ويمكن ارجاع سبب التواضع والامتناع عن المشاركة السياسية الى قناعتهم بعدم جدواها وذلك لغياب الحريات وعدم وجود هامش للديمقراطية..

٣- الثقافة السياسية المشاركة: ان هذا النمط من الثقافة السياسية نجد تجسيدها في المجتمعات الديمقراطية التي يكون المواطن فيها على معرفة تامة بالنظام السياسي في

حركته وتوجهاته ومؤسساته ومدخلاته ومخرجاته، وبالتالي فإنه لن يعزف عن المشاركة السياسية، بل بالعكس سيشارك بفاعلية وإيجابية في العملية السياسية، واستناداً الى ذلك سيكون للرأي العام في هذه المجتمعات دور مؤثر سواء من خلال المؤسسات التي تعبر عنه مثل الاحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني وجماعات الضغط، او من خلال اجراءات التصويت والترشيح في الانتخابات والندوات والمؤتمرات واستطلاعات الرأي العام. ومن اجل النهوض بمستوى الثقافة السياسية وتوفير مستلزمات تطورها لا بد من اعتماد المسلك التحديثي الاصلاحى الذي يحث على تحديث مؤسسات المخرجات والمدخلات في آن واحد، وحل ازمات التنمية السياسية التي تقف عائقا في طريق تطور الثقافة السياسية، كأزمة الانتماء والهوية، وازمة التغلغل التي تعني قصور الدولة عن فرض سيطرتها المادية وتطبيق قوانينها في مختلف انحاءها، وازمة المشاركة السياسية، وازمة التوزيع، وازمة الشرعية التي تأتي كمحصلة لمختلف الازمات السابقة .